على ما سيأتي في كلام المصنف قد يزيد في خامسة الخ المتبادر من لفظ الزيادة ابتدائها في الخامسة بالشهادة ويقول بعدها وان لعنة الله الخ وهو غير ظاهر لانها تكون حينئذ خمس شهادات مع ان الآية الكريمة مصرحة بانها اربع شهادات ولو قال غير غيره كالمحرر يقول في خامسة الخ وهي أولا قد يقال قوله ان كان الكاذب بين اي ولا يشترط ان يقول فيما رماه به من الزنا قوله فان نقص لفظ من ذلك اي جملة من الخمس او ما يختل به المعنى مرض قوله وحكم حاكم لم ينفذ لمخالفة نص القرآن انوار وعلى خلاف القياس قوله او قد مثل الغضب اي قبل الخامسة قوله او قدم اللعنة اي قبل الخامسة قوله قبل القاذف عليه اي او قبل طلبها انه ليس ولديه يد نفيه قوله او نائبه اي او من حكماه ش فيتوجه اي ممن يكون اهلا للقضاء قوله لم يصح جواب فان نقص الخ قوله من حد فيقام عليه الحد بطلبها وليحقد النسب قوله لا فيما لو عود زوجته اي فلا يحد له قوله وله اي لمن انكر لعانه بالاشارة بعد ان نطق ان يلاعن لها اي لاسقاط الحد ونفي النسب قوله وينتظر مريض يقوى بعد ايس من اطباء المسلمين قوله بطعنه او نطق من اعتقل لسانه بعد قذف زوجته قوله فلا فرقة ايلاء فان نطق والا فبانت الكتابة والاشارة قوله فيما اذا وقيل قاذفين كان اين الكون حينئذ حالا واما قيام فانه مصدر فيحتاج الى عامل مقدر شهاب فتوجه اي على المحرر قوله عن اربعة اي اربعة رجال لاحتمال الاقرار بوقت كبعد عصر الجمعة قوله ومكان كبين الركن والمقام بمكة وعند الصخرة بالمقدس وعند منبر بالمسجد قوله ثم يضع يده اي من رجل او امرأة من محارم الزوج ومن امرأة او رجل من محارم الزوجة قوله الى جعفر اي سنديه الحيا وضع يده البرزة قاف الجعفرة هي التي لا تخرج في حوائجها والبرزة هي التي تبرز لحوائجها فتوجه قوله بينهما كذا في المحرر قال الشهاب الفتوحي فيما رأيته بخطه يعني منه انه يشترط اجتماعهما حالة التلاعن وقد تقدم انها ان لم تكن حاضرة اسماها ونسبها وكذا وقع لغيره كالشيخ في المنهج والمغني وصاحب المستوعب والوجيز والفروع والاذرعي صاحب العزوع عنده وكمسئلة الجمعة نقل عن ابن شهاب في عيون المسايل ان للزوج ان يلاعن في غيبتها ولها ان تلاعن في غيبته فاقاد ذلك ان المقدر عنده اشتراط اجتماعهما كما فهمه والد صاحب الانصاف من كلامه حيث حمل المذهب عليه قائلا بكلام عيون المسايل وحينئذ فمحل كلامهم في صفة اللعان حيث قالوا وان كانت غايبة اسماها ونسبها على ما نقل صاحب الفروع عن عيون المسايل ليجمع به بين كلامهم انتهى

فصل قوله مسلمين لان قذف غير المكلف لا يوجب حدا واللعان انما وجب لاسقاط قوله قبل ان ينكحك فيجد القذف ولا لعان ولينفي الولد كما ذكره صاحب الانصاف قوله مع بينة اي على قذفه فيجد ولا لعان قوله ومن ملك زوجته الخ يعني ان الزوج اذا ملك زوجته ببر او غيره فانت بولد لدون ستة اشهر من الملك سواء وطيها

في الملك اولا فان هذا الولد يلحق بالنكاح لا بالملك فلا ينفيه باللعان وان اتت به لستة اشهر فاكثر من الملك وقبل مضي اربع سنين من الملك ان اقر بوطيها في الملك او اتت به واتت به لدون ستة اشهر من الوطي فالحق بالنكاح ايضا فلا ينفيه باللعان وان اتت به لستة اشهر فاكثر من وطيه في الملك فلم يلحقه الا ان يدعي الاستبراء بعد الوطي فينتفي عنه الولد ولا لعان فيها فقد يتزوج الامة لا يلحقه ولدها قوله لا يمكن اي كونه من ملك اليمين كان اتت به لدون ستة اشهر منذ ملكها وعاش قوله فله نفيه باللعان وبيت به التحريم الموبد في ظاهر كلامهم قوله صغيرة اي لا يوطأ مثلها كما في الاقناع ولو قد فارقت بيت فضاء حد لكن يظهر ما بعد بلوغها ثم اذن استطاعت باللعان قوله والنكاح والعدة هو متعلق بقوله يزنا والمعنى انه اذا ابان زوجته بفسخ او غيره ثم قاذفها في النكاح او في العدة اذا كانت رجعية ولكن لم يقذفها الا بعد انقضاء عدتها فانه في الصورتين قد اضاف الزنا الى زمان العقد اوما هو في حكمه فلا عن لنفي الولد سواء كان النكاح الذي اضيف اليه الزنا صحيحا او فاسدا فليست الخ في قوله النكاح للعهد السابق في قوله في نكاح فاسد كما يعلم من الاقناع قوله ولم تزن كذا بضبطهم وعليه قالت الثنايني لا للخطاب كما في هذه لم تزن وخطه ايضا على قوله ولم تزن بحذف الياء كما في بعض النسخ وبإثباتها كما في البعض الاخر وكلاهما صواب لكن تكون التاء الثنايني على حذف الياء والتقدير ان يقول لزوجته ليس ولدك مني وهي لم تزن على طريق الالتفات من الخطاب الى الغيبة فحينئذ على هذا يجذف الياء كما في الافعال المشتملة بالياء هي لم تزن واما على اثبات التاء للخطاب والاصل تزنين فيلزم عليه حذف النون كما في الافعال الخمسة فتقول انت يا هند لم تزن كما تقول لم ترمي ولم تغزوي ونحو ذلك قوله لنفي الحد اي لا الولد قوله او عفت اي عن طلب حد القذف قوله او سكتت اي فلم تقذف ولم تنكر قوله قبل اي قبل المجنون ويوخذ منه انه يشترط في وجوب الحد احصانها حالة الزنا المقذوفة بذلك كما يشترط احصانها حالة القذف به فتوجه على المحرر قوله لحقه جواب الشرط الخ قوله فان صدقته الخ وثبت النسب لان اللعان لم يوجد قوله ولا لعان اي لعدم تصور منه اللعان قوله او تلاعن اي او يكذب الزوج نفسه فتوجه فصل قوله سقط الحد اي عنهما قوله او استقر برأي عند قوله الغرقة بالضم اسم بمعنى الافتراق قوله ولو بلا فعل حاكم اي بان يفرق بينهما الحاكم قوله الموبد فتى وقع اللعان بعد البينونة في نكاح فاسد فهل يعيد الحرمة الموبدة على وجهين ذكره في المحرر قال الشهاب الفتوحي اصحهما انهم لعموم الاحاديث والثاني لان الغرقة الخ حصل باللعان احصلت قبله فلم توثر اللعان في الغرقة فلم يتأبد تحريمها بالغرقة انتهى قوله فاشترى ما اذا هو اولى من طلاق ثلاثا اشتراها قوله ويعتبر له اي لانتفاء الولد قوله وما هنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)